الأمم المتحدة S/2020/283

مجلس الأمن

Distr.: General
7 April 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 6 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى الأمين العام من ممثلي ألمانيا والجمهورية الدومينيكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود ألمانيا والجمهورية الدومينيكية، بصفتهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، والمملكة المتحدة، التي تعاونت معهما بشكل وثيق، إحالة موجز عن الاجتماع بشأن الجمهورية العربية السورية الذي عقده الفريق في 26 شباط/فبراير 2020 (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) خوسيه **سينغر ويزينغر**
ممثل الجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) كريستوف **هويسغن**
الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(*توقيع*) جوناثن **ألن**
القائم بأعمال المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

110520 130420 20-05336 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 6 نيسان/أبريل 2020 الموجهة إلى الأمين العام من ممثلي ألمانيا والجمهورية الدومينيكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

موجز عن الاجتماع بشأن الجمهورية العربية السورية الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في 26 شباط/فبراير 2020

في 26 شباط/فبراير 2020، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعا بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية. وتلقى المشاركون إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير أ. بيدرسن، الذي قدم لمحة شاملة عن التطورات المستجدة والتقدم المحرز والتحديات في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وطرح أعضاء مجلس الأمن أسئلة عن مشاركة المرأة في عملية السلام، وتحديدا عن الخطط الرامية إلى وضع نُهُج محددة السياق لتيسير لمشاركتها، على النحو المطلوب في قرار المجلس 2493 (2019)، وكذلك عن أثر المشاركة مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية. وأثار أعضاء المجلس أيضا الشواغل الخاصة المتعلقة بالحماية التي تواجهها المرأة في سياق الهجوم العسكري في إدلب، ولا سيما تدمير البنى التحتية المدنية مثل المدارس والمستشفيات، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وأيد أعضاء المجلس تأييدا تاما دعوات الأمم المتحدة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار. وطرحوا كذلك أسئلة عن العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الانتخابات وغيرها من العمليات السياسية في المستقبل، مثل عدم التوافر على الوثائق المدنية المطلوبة بسبب وفاة الأقارب الذكور أو اختفائهم. وتمحورت أسئلة أخرى حول التهديدات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان الواجبة للمرأة والنساء الناشطات في مجال السياسة، والمساءلة عن العنف ضد المرأة، وانتشار زواج الأطفال والزواج القسري، وحالة المرأة التي تعيش في ظل حكم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية).

ويرد أدناه موجز النقاط الرئيسية التي أثيرت خلال الاجتماع:

- لقد كان للنزاع أثر خاص على حياة النساء والفتيات وسيكون له تداعيات على العلاقات بين الجنسين في المستقبل. وأربعة من كل خمسة أشخاص شردوا بسبب تزايد العنف في إدلب منذ كانون الأول/ديسمبر 2019 هم من النساء والأطفال. وبسبب وفاة واحتجاز العديد من الرجال، يفوق عدد النساء في الفئة العمرية العاملة عدد الرجال، أما عدد الأسر المعيشية التي تعيلها نساء فهو في ازدياد، مع افتقار عدد كبير منها إلى الدخل. وتعاني تلك الأسر المعيشية من ضعف شديد يزداد سوءًا من جراء الأزمة الاقتصادية المتفاقمة.

- لقد حددت المبادئ الأساسية الاثنا عشر المنبثقة عن المحادثات السورية التي يسرتها الأمم المتحدة في عام 2017 حصة لا تقل عن 30 في المائة لتمثيل المرأة ومشاركتها في المؤسسات وهياكل صنع القرار. وقد كُرست تلك الحصة فيما بعد في البيان الختامي المعتمد في الاجتماع الذي عُقد في سوتشي، بالاتحاد الروسي، في عام 2018، والذي عُمم باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن بناء على طلب الاتحاد الروسي (S/2018/121). وتشدد اختصاصات اللجنة الدستورية

على الالتزام بتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، كما برزت المسائل الجنسانية في المناقشات التي أجريت في اجتماعات اللجنة حتى الآن. وقد بلغت مشاركة المرأة في اللجنة أكثر من 28 في المائة، حيث ضمت اللجنة 42 امرأة من أصل 150 عضوا. وكانت هناك 12 امرأة من بين أعضاء الوفد الحكومي الخمسين، و 7 نساء من أعضاء المعارضة الخمسين المشاركين. وبفضل الجهود النشطة التي تبذلها الأمم المتحدة وما يوليه المبعوث الخاص للمسألة من أولوية، فإن كتلة المجتمع المدني تقترب من تحقيق التكافؤ العددي، حيث أن 23 من أصل 50 مرشحا هم من النساء. وفي لجنة الصياغة، بلغت أيضا مشاركة المرأة 28 في المائة. وكان ما مجموعه 13 عضوا من أصل 45 عضوا من النساء، حيث كان هناك 4 نساء من أصل 15 عضوا في الكتلة الحكومية، وامرأتان من أصل 15 عضوا في كتلة المعارضة، و 7 نساء من أصل 15 عضوا في كتلة المجتمع المدني.

- أجرى مكتب المبعوث الخاص مشاورات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني النسائية، وتلقى المشورة من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن سبل المضي في تحسين مشاركة المرأة في العملية السياسية. ومنذ عام 2016، تعاونت مستشارة الشؤون الجنسانية للمبعوث الخاص تعاونا وثيقا مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية لكفالة أن يعمل المجلس باعتباره مصدرا مستقلا للخبرة والمشورة للمبعوث الخاص وأن يجلب إلى المناقشات وجهات نظر المرأة ومنظورا جنسانيا. والمجلس يتألف من 17 امرأة من المجتمع المدني تساعد خلفياتهن المتنوعة في تحديد الخيارات والسبل الممكنة لإيجاد أرضية مشتركة بين الأطراف. ويتشاور المكتب مع طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني النسائية، بوسائل منها غرفة دعم المجتمع المدني التي هي منبر استشاري داخل المكتب.

- لقد وُثّق العنف الجنسي المتصل بالنزاع على نطاق واسع في كل محافظة من محافظات الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عند نقاط التفتيش وفي أماكن الاحتجاز. وكان الاغتصاب وزواج الأطفال والزواج القسري والاستغلال الجنسي والاتجار وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي منتشرة بشكل خاص في أماكن الاحتجاز الحكومية، وسياقات التشرد، وعند نقاط التفتيش وحواجز الطرق، وأثناء مداهمات المنازل وتفتيشها، وفي المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. وفي سياق الاحتجاز، تعرضت النساء والفتيات للتعذيب الجنسي لانتزاع المعلومات أو لإجبار أقاربهن الذكور على تسليم أنفسهم. ويُستخدم العنف الجنسي بصورة منهجية أيضا ضد الرجال والفتيان كأسلوب من أساليب التعذيب. وقد أدى اليأس من تمتع الفتيات بالأمن البدني والاقتصادي إلى ازدياد وسائل التأقلم الضارة والسلبية، ولا سيما في سياقات التشرد، بما في ذلك الانقطاع عن الدراسة وزيادة الزواج القسري وتخفيض سن الزوج.

- ما زالت السوريات يلححن في المطالبة بالحصول على معلومات عن الأشخاص المحتجزين تعسفا أو المختطفين وبالإفراج عنهم. والنساء اللاتي لهن أقارب ذكور رهن الاحتجاز أو متوفّين يتضررن بشكل خاص من القوانين التمييزية. فعلى سبيل المثال، إذا لم تتلق امرأة معيلة لأسرتها شهادة وفاة زوجها، فإنها تواجه العديد من القيود التي تؤثر على حياتها اليومية. ويواصل المبعوث الخاص إعطاء الأولوية للإفراج الفوري عن النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة مثل المرضى والمسنين، بالإضافة إلى الكشف عن المعلومات عن مصير الأشخاص المفقودين.

وعلى نحو ما أكدته أمانة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن مجلس الأمن لم يدعُ، قبل نيسان/أبريل 2019، أي امرأة تمثل المجتمع المدني إلى تقديم إحاطة إلى المجلس خلال جلساته بشأن الجمهورية العربية السورية. غير أنه، منذ ذلك الحين، قدمت ست نساء سوريات من المجتمع المدني إحاطة إلى المجلس في غضون عشرة أشهر فقط. وقد زوَّدن المجلس بمعلومات وقدَّمن له توصيات، وهن يتوقعن من المجلس أن يتابعها. وحثت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أعضاء المجلس على ضمان حماية هؤلاء النساء، قبل تقديمهن إحاطاتهن وأثناءها وبعدها. وقدمت أيضا توصيات أخرى، منها ما يلي:

- في أي بيانات أو قرارات مقبلة، ينبغي للمجلس أن يرحب بالجهود الرامية إلى ضمان مشاركة المرأة في اللجنة الدستورية، وأن يحث على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء من شتى الفئات، باستخدام عتبة الـ 30 في المائة كحد أدنى، في أي مفاوضات سلام وحوارات سياسية ومشاورات وطنية أوسع نطاقا بشأن مستقبل الجمهورية العربية السورية.

- ينبغي للمجلس أن يحث المجتمع الدولي على التمويل الكامل لخطة الإغاثة الإنسانية لسورية والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى التصدي لجميع أشكال العنف الجنساني وتعميم المساواة بين الجنسين في جميع تدابير الاستجابة الإنسانية.

- ينبغي لأعضاء المجلس أن يؤكدوا من جديد أنه يجب على الأطراف أن تفرج عن أي أشخاص محتجزين تعسفا أو مختطفين، ولا سيما النساء والأطفال، وكذلك المرضى والمسنين، وأن تتعاون على تحديد هوية أي نساء وفتيات مفقودات وتيسّر عودتهن إلى أسرهن. وأوصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن يقوم الرئيسان المشاركان بالاتصال بالأطراف المعينة الأخرى والمبعوث الخاص للمشاركة في جهود الدعوة المشتركة بشأن هذه المسألة.

وأعرب مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع عن بالغ قلقه إزاء التباين بين التوثيق الواسع النطاق للعنف الجنسي المتصل بالنزاع وعدم مساءلة مرتكبي هذه الجرائم. وما زال العنف الجنسي المتصل بالنزاع لم يناقَش ولم يعالَج، رغم توثيقه على نطاق واسع باعتباره أسلوبا من أساليب الحرب والتعذيب والإرهاب، ومسببا رئيسيا للتشريد القسري. وفي أعقاب الهزيمة الإقليمية التي مُني بها تنظيم الدولة الإسلامية، وصل العديد من أسرى التنظيم السابقين وضحايا العنف الجنسي إلى مخيم الهول في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، مصحوبات بأطفال ولدوا في سياق الاسترقاق الجنسي. وقد تم التخلي عن 39 طفلا يزيديا ولدوا في سياق الاسترقاق الجنسي في دور الأيتام لأن مجتمعهم المحلي لم يقبلهم. وكان العديد من النساء يخيَّرن بين الاحتفاظ بأطفالهن أو العودة إلى مجتمعاتهن المحلية. وكرر المكتب دعوته إلى الاعتراف بضحايا العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية كضحايا للإرهاب لكي يحق لهن الحصول على التعويض وجبر الضرر، وبأهمية توفير الوثائق المدنية لتجنب انعدام الجنسية. وأثنى المكتب على ألمانيا لقيامها مؤخرا باعتقال مسؤول سوري سابق واتهامه بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تنطوي على التعذيب والاغتصاب والاعتداء الجنسي المقترنين بظروف التشديد، وهو ما يذكّر بأن بلدانا ثالثة يمكن أن تكون أيضا سبلا للمساءلة.

وبالإضافة إلى ذلك، شددت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على الطابع الملحّ الذي تتسم به الحالة في مخيم الهول، مشيرة إلى ضرورة زيادة التركيز على الاحتياجات الخاصة للمرأة في عمليات الإعادة إلى الديار. فالنساء يعدن إلى ديارهن الأصلية بأعداد أقل من الرجال، سواء عن طريق العودة الفردية أو الإعادة المعان عليها. وشددت المديرية على أن مسألة إعادة الإدماج لا تعني النساء الأجنبيات فحسب، بل تعني النساء المحليات أيضا، وأشارت إلى الإحاطة التي قدمتها الناشطة في مجال حقوق الإنسان، منى فريج، إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير 2020، والتي أبرزت فيها الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في جهود المصالحة المجتمعية وإعادة الإدماج. وأشارت المديرية إلى أن المجلس طلب تحديدا، في قراراته، الاعتراف بضحايا العنف الجنسي والاتجار بالبشر الذين ترتكبهما الجماعات الإرهابية باعتبارهن من ضحايا الإرهاب.

وأعرب الرئيسان المشاركان، في ختام الاجتماع، عن شكرهما المبعوثَ الخاص على مشاركته والتزما بمتابعة ما أثير من مسائل هامة.